الفصل الأول

المنهج التربوي في فقه السَّمَاعات

تُعدُّ بدايات التفقّه بالغرب الإسلامي، تمهيداً للتدريس الفقهي المنظَّم، ولا يمكن اعتبارُها تعليماً فقهياً خاضعاً لمنهج تربوي خاص، إذ إن تعليم الفقه في هذه المرحلة المتقدمة لم يكن يعني تخصُّصاً دراسياً متواضعاً عليه، بقدر ما كان وفاء بمتطلبات الدعوة الإسلامية، وإرشاداً عاماً لكل المقبلين على الإسلام، وإشباعاً لحاجاتهم في معرفة الحلال والحرام. وما يؤكد هذا الأمر، أن الفقه في بداية دخوله إلى الغرب الإسلامي، لم يكن قد عرف المذهبية بعد؛ أي أن مناهج الاجتهاد لم تكن قد اتضحت بعد، وفي ظل وضع كهذا لا يمكن الحديث عن منهج في تدريس الفقه. صحيح أن «التدريس الفقهي قد عرف انفصالاً مبكراً عن التدريس الحديثي والقرآني؛ إذ ثبت أن العلماء كانوا يفرّقون في تقاليد الطلب وواقع التحصيل بين القرآن والحديث والفقه، كما إنهم تحدثوا مبكّراً عن علم الفرائض وعن علم المناسك مستقلَّيْن بالرغم من دخولهما في مسمى الفقه؛ فقد كان عبد الله بن مسعود (توفي 32هـ/ 652م) وتلميذه علقمة بن قيس (توفي 61هـ/ 680م)، يتذاكران أبواب المناسك وأبواب الحلال والحرام»[1]؛ لكن قلة النصوص التاريخية التي تشير إلى بداية التفقّه بالغرب الإسلامي لا تُسعف برصد منهج خاص في التدريس، لذلك أكتفي بالإلماع إلى هذه المرحلة، من دون أن أدرجها في المجال الزماني للبحث.

(1) العلمي، محمد. «التصنيف الفقهي في المذهب المالكي: تاريخه وقضاياه المنهجية إلى غاية القرن السادس الهجري الخلاف العالي نموذجاً». (أطروحة دكتوراه دولة، مرقونة بدار الحديث الحسنية الرباط، تحت إشراف محمد يسف، 1420هـ/ 2000م)، ص29.

يمكن إرجاع بداية تعليم الفقه بالغرب الإسلامي إلى أوائل الفاتحين للقيروان وما يليها من الأصقاع وصولاً إلى الأندلس، قال صاحبُ «معالم الإيمان»: «أول جيش نزل القيروان من جيوش المسلمين جيش عبد الله بن أبي سَرْح القرشي العامري، في خلافة عثمان بن عفان ﷺ سنة سبع وعشرين، ثم جيش معاوية بن حُدَيْج السَّكُوني ثلاث مرات، وليَ ذلك سنة أربع وثلاثين في خلافة عثمان ﷺ، ثم عقبة بن نافع الجُهَني، ثم رُويفع بن ثابت الأنصاري سنة سبع وأربعين، ثم عقبة بن نافع الفهري سنة خمسين، وفيها اختط القيروان، وفي كل جيش من هذه الجيُوش تنزل طائفة من الصحابة بأرض القيروان»[2]. هذا النص يدل على أن القيروان قد عَرفت أولاً فقه الصحابة، الذين كانوا يُرافقون الجنود وينتهضون بأعباء الدعوة وتفقيه الناس في أمور دينهم؛ فإن الفتح الإسلامي ليس عملاً عسكرياً محضاً، بل هو في المقام الأول دعوة إلى الله تعالى ونشر للتعاليم الإسلامية، فهذا القائد العسكري عقبة بن نافع الفهري، يُوصي أبناءه بالقيروان بعد أن افتتحها قائلاً: «املؤوا صدوركم من كتاب الله فإنه دليل على الله... ولا تقبلوا العلم من المغرورين المرخصّين فيُجهِّلوكم دين الله ويفرقوا بينكم وبين الله، ولا تأخذوا دينكم إلا من أهل الورع والحيطة، فإنه أسلم لكم، ومن احتاط سَلِم ونجا»[3]. كما دخلت ثلة من علماء التابعين إلى الأندلس مع الفاتحين لها في السنة الثانية والتسعين للهجرة، وقد حاول أبو القاسم بن بشكوال (توفي 578هـ/ 1182م) إحصاءهم في كتابه «التنبيه والتعيين لمن دخل الأندلس من التابعين»، وتُشير تراجمهم إلى أنهم كانوا أوائل الأساتذة الذين لقنوا أهل الغرب الفقه ومبادئ الشريعة، فمن ذلك ما ورد في ترجمة المغيرة بن أبي بردة التابعي أنه: «دخل الأندلس مع موسى بن نُصير، وكان موسى يُخرجه أبداً على العساكر»[4]؛ أي

(2) الدباغ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري. **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**. أكمله وعلّق عليه أبو القاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي؛ تحقيق: عبد المجيد خيالي. بيروت: دار الكتب العلمية، 2005، ج1، ص64-65.

(3) المرجع السابق، ج1، ص75.

(4) ابن الأبّار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **التكملة لكتاب الصلة**. تحقيق: عزت العطار الحسيني. بيروت: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، 1955م، ج2، الترجمة رقم 1787.

يُخرجه لهم للوعظ والتعليم والتفقيه في الدين، وورد في ترجمة محمد بن أوس بن ثابت الأنصاري التابعي، «أنه غزا المغرب والأندلس مع موسى بن نصير، وولي أمر إفريقية، وأنه كان معروفاً بالفقه»[5].

وذكر ابن الفرضي أن عمر بن عبد العزيز (توفي 101هـ/ 719م)، «أرسل عشرة من التابعين يفقّهون أهل إفريقية ويعلمونهم أمر دينهم»[6].

وعقب هذه المرحلة، دخل الفقه المذهبي إلى الأندلس، حيث تمذهب الناس أولاً بمذهب الأوزاعي، وكان أول من أدخله -بحسب ما حكاه الضبي (توفي 599هـ/ 1202م)- صعصعة بن سلام من أصحاب الأوزاعي، وهو دمشقي قدم مصر وروى عن الأوزاعي ودخل الأندلس وهو أول من أدخل الحديث الأندلس، مات سنة 192هـ/ 807م[7].

أولاً: تعريف فقه السَّماعات وأهداف تدريسه

1. تعريف فقه السَّماعات

أ ـ السَّماعات في اللغة والاصطلاح

السَّماعات في اللغة جمع مؤنث سالم للفظة سماع، والسَّماعُ مصدر فعل سَمِعَ يَسْمَعُ أي تلقّى كلام القائل بحاسة السمع الأذن، قال الله تعالى: ﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [النَّمل: 81] أي ما تسمع إلا من يؤمن بها، وأراد بالإسماع هاهنا القبول والعمل بما يسمع، والسَّماع: الذكر الحسن الجميل، والسَّماع ما سَمَّعْتَ به فشاع وتُكُلّم به[8]. ويطلق المصدر، السماع، ويراد به

---

(5) المرجع السابق، ج1، الترجمة رقم 951.

(6) ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد. **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس**. بيروت: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، 1954م، ج1، ص146، الترجمة رقم 383.

(7) الضبي، أحمد بن يحيى بن عميرة. **بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس**. تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي. بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص281، الترجمة رقم 853.

(8) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**. ط 6. بيروت: دار صادر، 1997، ج8، ص168.

اسم المفعول أي المسموع. كما يرد في كثير من النصوص جمع التكسير للقلّة «أسمعة»، والمقصود بها المسموعات كالسابق.

أما في الاصطلاح الفقهي، فإن السَّماعات أو الأسمعة على كثرة استعمالها وتداولها بين الفقهاء قديماً وحديثاً، إلا أنك تكاد لا تجد لها تعريفاً محدّداً، كأنهم استغنوا بشهرتها ووضوحها، عن وضع تعريف لها.

ومما وجدته في هذا الشأن تعريف الفقيه اليوسي للأسمعة حين قال: «وأما الأسمعة فهي بحسب ما فيها، وهي لأصحاب الإمام مالك، ويُنسبُ كل سماع لصاحبه، فيقال: سماع أصبغ[9] وسماع ابن وهب[10] مثلاً، وإن كان في السماع أجزاء كانت رسوماً، ويُلقَّبُ كل رسم بأول مسألة كُتِبت فيه ليُعرف بذلك، فيقال مثلاً: رسم جاع فباع أمواله من سماع فلان، وما وقع في الأسمعة وغيرها مما سُمِعَ عن الإمام مالك هي الروايات، وما يقع لأهل المذهب هي الأقوال، والرواية أيضاً قول»[11].

ونجد لدى أحد العلماء المعاصرين تعريفاً ضمنياً للسماعات حيث قال: «إن البنية الأساسية لمذهب مالك تتكون من «الموطأ»، ومن السَّماعات (آرائه الفقهية التي يرويها تلاميذه وينقلونها عنه)»[12].

---

(9) أصبغ بن الفرج بن سعيد (توفي 225هـ/ 840م)، مصري رحل إلى المدينة ليسمع من مالك فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم وأشهب. انظر: القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى السبتي. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**. ضبطه وصححه محمد سالم هاشم. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ج1، ص325، وابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري المالكي. **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**. تحقيق محمد الأحمدي أبو النور. القاهرة: دار التراث للطباعة والنشر؛ مطبعة دار النصر، 1972، ج1، ص299.

(10) عبد الله بن وهب بن مسلم (توفي 197هـ/ 812م) مصري من كبار تلامذة مالك وحاملي فقهه، جمع بين الحديث والفقه والزهد، (القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، مرجع سابق، ج1، ص243).

(11) اليوسي، أبو الحسن. **القانون في أحكام العلم وأحكام العالم وأحكام المتعلم**. تحقيق وشرح حميد حماني. الرباط: مطبعة شالة، 1998م، ص365.

(12) علي، محمد إبراهيم. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. دبي: دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، 2002م، ص143.

نستفيد من هذين النصين، أن السَّماعات هي آراء الإمام مالك التي رواها تلامذته عنه وتسمى الروايات، أما آراء الفقهاء الآخذين عنه فتسمى الأقوال، «والسماعات المدونة عن مالك قسمان: قد تكون جوابات عن أسئلة من سؤالات النوازل التي قد تقع ويُسأل عنها مالك... وقد تكون السماعات عن مالك جوابات منه عن أسئلة الطلاب التي كان يسمح بها بمقدار ما يرى من أهليتهم ومستواهم وجديتهم سواء وقعت فعلاً أم لم تقع»[13].

وترد في كثير من النصوص بعض الاصطلاحات المرادفة للسَّماعات، منها:

- المسائل، وفي هذه التسمية نُظِر إلى الأسلوب الذي تلقى به مواضيع الفقه.
- الأجوبة، وهو اصطلاح اعتبر الجواب الصادر عن الأستاذ وغلبه على الجوانب الأخرى.
- الرأي، وهو تغليب للمنهج المعتمد في الوصول إلى المعرفة الفقهية.
- المختلطة، وهو نظر إلى طبيعة المحتوى الذي لم يكن خاضعاً لترتيب منهجي أو تنظيم في الموضوعات، خصوصاً في السماعات المتقدمة قبل أن تخضع للتهذيب والترتيب، وتختص هذه التسمية بـ«مدوَّنة سحنون».

ب. أشهر أصحاب السماعات من طلبة مالك المغاربة

السَّماعات الأولى التي تداولها طلبة الفقه بالغرب الإسلامي كان مصدرها الفقهاء الذين تلقوا مباشرة عن الإمام مالك ونقلوا علمه وفتاواه إلى الغرب، وهم إما أفريقيون أو أندلسيون:

(13) العلمي، محمد. «التصنيف الفقهي في المذهب المالكي: تاريخه وقضاياه المنهجية إلى غاية ق6هـ الخلاف العالي نموذجاً». (أطروحة دكتوراه دولة، مرقونة بدار الحديث الحسنية الرباط، تحت إشراف محمد يسف، 1420هـ/ 2000م)، ص45.

أما الأفريقيون فإن القاضي عياض قد أحصى منهم أربعة عشر رجلاً أخذوا عن مالك، منهم:

- البهلول بن راشد (توفي 183هـ/ 799م)، كان عنده علم كثير سمع من مالك والثوري، سمع «الموطأ» من علي بن زياد وابن غانم، ودوّن عنه الناس جامعاً وقام بفتياهم، سمع منه سحنون وغيره، جاءت إلى مالك من عند ابن غانم أقضية فقال: ما قال فيها المُصَفَّر؟ يعني البهلول، وما قال فيها الفارسي؟ يعني عبد الله بن فرّوخ[14].
- علي بن زياد التونسي، سمع من مالك وسفيان الثوري والليث بن سعد، روى عن مالك «الموطأ» وهو أول من أدخل «الموطأ» و«جامع سفيان» إلى المغرب، وفسَّرَ قول مالك ولم يكونوا يعرفونه، به تفقه سحنون، وهو أول من كتب مسائل الفقه والفتاوى التي تكلم بها مالك بن أنس، جمعها في كتاب سماه «كتاب خير من زِنْتُه»[15].
- عبد الله بن فرّوخ الفارسي ولد بالأندلس وأوطن القيروان، سمع من مالك والثوري وأبي حنيفة، وكان اعتماده على مالك لأنه كان يميل إلى النظر والاستدلال، كان مالك لا ترد عليه مسألة وعبد الله حاضر إلا قال: أَجِبْ يا أبا محمد فيجيب، ثم يقول: هو كما قال، ثم التفت إلى أصحابه، فقال: هذا فقيه أهل المغرب» توفي بمصر سنة 175هـ/ 791م[16].
- عبد الله بن غانم، كان مالك يُجلُّه وإذا جاء أقعده إلى جانبه وسأله عن أخبار المغرب، وإذا رآه أصحابه قالوا: شغله المغربي عنا، له سماع من مالك مدوَّن انقطع، وسمع «الموطأ»، ولما ولي القضاء

---

(14) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص188.

(15) المرجع السابق، ج1، ص185.

(16) المرجع السابق، ج1، ص194؛ ابن الأبّار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. **التكملة لكتاب الصلة**. تحقيق: عزت العطار الحسيني. بيروت: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، 1955، ج1، الترجمة رقم 1901، والدباغ. **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**. مرجع سابق. ج1، ص207.

أُعلم مالك بذلك وسُرّ به، وكان يكاتب مالكاً في القضايا التي تعرض له[17].

وأما طلبة مالك الأندلسيون فقد قال ابن الفرضي: «أخبرنا الحسين ابن محمد قال نا محمد بن عمر بن لبابة قال روى عن مالك بن أنس ستة من أهل الأندلس»[18]، وربما قصد ابن لبابة من روى عنه «الموطأ» أو أمراً غير هذا، أما أن يكون المعنى كل من تتلمذ على مالك من الأندلسيين فليس صحيحاً، فإن صاحب المدارك قد ترجم لستة عشر رجلاً منهم، وزاد صاحب التكملة أسماء لم يذكرها عياض. ومن أشهرهم:

- زياد بن عبد الرحمن الملقب بشبطون، قرطبي سمع من مالك «الموطأ» وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بـ«سماع زياد»، وهو أول من أدخل إلى الأندلس «موطأ» مالك مثقفاً بالسماع منه، قال يحيى بن يحيى: زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن ومسائل الحلال والحرام ووجوه الفقه والأحكام. توفي سنة 193هـ/ 808م وقيل غيرها[19].
- عبد الرحمن بن أبي هند من طليطلة، سمع من مالك بن أنس وكان مُكْرِماً له وكان يسميه حكيم الأندلس[20].
- يحيى بن يحيى الليثي رحل إلى مالك وهو صغير وتفقه بالمدنيين والمصريين من أصحابه، وبه وبعيسى بن دينار انتشر مذهب مالك. وانتهى الناس إلى سماع «الموطأ» من يحيى وأعجبوا بتقليده فقلدوه وتبعوه، قال أبو عمر ابن عبد البر: كان يحيى إمام بلده المقتدى به والمنظور إليه المعول عليه وكان ثقة عاقلاً حسن الهدي والسَّمت يُشَبَّه

(17) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص179.
(18) ابن الفرضي. **تاريخ العلماء**. مرجع سابق. الترجمة رقم 1096، ج2، ص4.
(19) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، مرجع سابق. ج1، ص200؛ الضبي، **بغية الملتمس**. مرجع سابق. ص253، وابن فرحون. **الديباج المذهب**. مرجع سابق. ج1، ص370.
(20) ابن الفرضي. **تاريخ العلماء**. مرجع سابق. الترجمة رقم 775، ج1، ص299.

سمته بسمت مالك، توفي سنة 234هـ/ 848م وقيل 233هـ/ 847م[21].

ج. أشهر أصحاب السماعات المغاربة من الطبقة الثانية

بعد هذه الطبقة الأولى من الفقهاء الذين تتلمذوا على يد الإمام مالك، وأدخلوا سماعاته إلى الغرب الإسلامي، ظهرت طبقة أخرى من العلماء لم يقتصروا على المرويات التي أدخلها السابقون، بل أضافوا إليها سماعاتهم عن طريق تلاميذ مالك من الحجازيين والمصريين وغيرهم. وأكتفي بذكر فئة قليلة منهم، مِمَّن كان لهم كبير الأثر في مجالس الدرس الفقهي بالغرب الإسلامي:

- سماع عبد الرحمن بن دينار (توفي 201هـ/ 816م)، كان فقيهاً عالماً حافظاً، كانت له رحلات استوطن في إحداها المدينة وهو الذي أدخل الكتب المعروفة بالمدنية، سمعها منه أخوه عيسى، ثم خرج بها عيسى فعرضها على ابن القاسم[22].
- عيسى بن دينار (توفي 212هـ/ 827م) رحل فسمع ابن القاسم وصحبه وعوّل عليه، وانصرف إلى الأندلس وكانت الفتيا تدور عليه، وهو الذي علم أهل مصر المسائل، قال أصبغ بن خليل: وهو أول من أدخل الأندلس رأي ابن القاسم[23].
- سماع العتبي محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي (توفي 255هـ/ 869م)، روى عن يحيى بن يحيى وله رحلة سمع فيها من جماعة بالمشرق، وحدث وألف في الفقه كتباً كثيرة سميت «العتبية»، وهي المستخرجة من الأسمعة المسموعة من مالك بن أنس، قال عنها ابن حزم لها بإفريقية القدر العالي والطيران الحثيث[24].

---

(21) القاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص311.

(22) المرجع السابق، ج1، ص272.

(23) المرجع السابق، ج1، ص273.

(24) الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح. **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس وأسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر**. تحقيق: محمد بن تاويت

2. أهداف تدريس فقه السَّماعات

لا يخلو أي عمل تعليمي من أهداف يتوخى الأساتذة والطلبة تحقيقها، تكون مُوَجِّهة للنظام الدراسي وضابطة لمحتواه وطرقه، كما تكون معياراً لتقويمه والحكم عليه، ولا يعني عدم التصريح بأهداف تدريس الفقه في مرحلة من المراحل، أنه لم يكن خاضعاً لأهداف معلومة لدى المشتغلين به تعليماً وتعلماً، فإن الأهداف هي حصيلة الجواب عن سؤال: لماذا نعَلِّم؟

ولا شك في أنه سؤال بدهي وأساسي لا يصح أن يغفل عنه أي ممارس للتدريس، وليس سكوت علماء السلف عنه وعدم تنصيصهم عليه إلا اكتفاء بالممارسة العملية وعدم الحاجة إلى التنظير التربوي نظراً إلى بساطة التعاليم التربوية وارتباطها بالتربية العامة والفطرة الإسلامية.

وليس ثناء علماء السَّماعات على الجهود الفقهية لأحدهم، أو احتفاؤهم بتأليف فقهي، أو بالمقابل إنكارهم على فقيه من الفقهاء أو رفضهم إنتاجَه الفقهي... كل ذلك ليس إلا استناداً إلى معايير ضمنية معلومة لديهم حصل لهم الإجماع باعتبارها واعتمادها، ومثل هذه المعايير ليست في الحقيقة إلا أهداف التدريس الفقهي المسكوت عنها. من أجل ذلك نحتاج إلى استنطاق بعض النصوص للكشف عن أهداف التدريس. وأظن أن تدريس السَّماعات كان خاضعاً لنوعين من الأهداف: النوع الأول، أهداف عامة مرتبطة بحقيقة الفقه وبوظيفته التربوية والاجتماعية. والنوع الثاني، أهداف خاصة بطبيعة فقه السَّماعات ومحتوياته العلمية وبالمرحلة الزمنية التي ساد فيها.

أ. الأهداف العامة للتفقه

- طلب العلم لله وابتغاء مرضاته، فإن العلم من أعظم القربات إلى الله عز وجل، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر: 9] وقال النبي ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي

الطنجي. القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.، ص36، والقاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص449.

الدِّين»[25]. والنصوص الشرعية في هذا الموضوع كثيرة، وذكر عياض من مقامات العلماء وارتباط العلم عندهم بالمعاني الإيمانية في «ترتيب المدارك»، ما يُعدّ مفخرة خالدة في تاريخ البشرية؛ من ذلك ما رواه في «ترجمة سحنون» بن سعيد قال: «ذُكر أن البهلول بن راشد كتب إلى علي بن زياد أن يُسمع سحنون، وقال له إنما كتبتُ إليك في رجل يطلبُ لله، فسأله عن موضعه، ثم أخذ الموطأ فأتاه ليُسمعه في موضعه، وقال له: إن بهلول كتب إلي يُعلمني أنك ممن تطلب لله»[26].

- التفقه لمعرفة حُكم الله تعالى في أفعال العباد، والتزامه في العبادات والعادات، قال سفيان الثوري (توفي 161هـ/ 777م) «إنما يُتعلّم العلم ليتّقى به الله، وإنما فَضَّلَه الله على غيره لأنه يتقى به الله»[27].
- الوفاء بمتطلبات الخطط الشرعية لتصطبغ الحياة العامة بصبغة الشريعة وتنضبط لأحكامها كالفتيا والقضاء والشورى والتوثيق والحسبة... وهي خطط لا بد فيها من العلم بأحكام الشريعة ولا ينتهض بها إلا الفقهاء.

ب. أهداف خاصة بفقه السَّماعات

إضافة إلى الأهداف العامة للتفقه في هذه المرحلة المتقدمة من تاريخ التدريس بالغرب الإسلامي، فإن فقه السّماعات ارتبط بأهداف خاصة أملتها الطبيعة المعرفية لهذا الفقه، والمرحلة الزمنية التي كان متداولاً فيها. وألخص الأهداف الخاصة في العناصر الآتية:

---

(25) متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب **العلم**، ومسلم في كتاب **الزكاة** باب النهي عن المسألة، حديث رقم 1037. تتبع ابن عبد البر طرقه في **جامع بيان العلم وفضله**، وأخرجه عن عبد الله ابن عمر، وعن عمر بن الخطاب وعن أبي هريرة ومعاوية بن أبي سفيان، ج1، ص23-25.

(26) القاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص340.

(27) ابن عبد البر. **جامع بيان العلم وفضله**. مرجع سابق. ج1، ص235.

- تثبيت الفقه المالكي وتوطيد أركانه بالغرب الإسلامي، ومحاولة الاقتراب ما أمكن من صاحب المذهب أو من تلامذته المباشرين لما وقع في نفوسهم من حُبّ الإمام مالك واستحسان طريقته الفقهية. ولذلك نشطت الرحلة إليه وإلى الرواة عنه، واجتهد الطلبة في جلب الكتب والسماعات بالسند العالي، كصنيع عبد الرحمن بن دينار الذي أدخل إلى الأندلس الكتب المعروفة بالمدنية[28]، وأخيه عيسى بن دينار الذي كان أول من أدخل رأي ابن القاسم إلى الأندلس، وكان ابن القاسم قد أوصاه -عند منصرفه إلى موطنه- قائلاً: «عليك بأعظم مدائن الأندلس فانزلها، ولا تنزل منزلاً يضيع فيه ما حملت من العلم»[29].

كما إن زياد بن عبد الرحمن كان قد أشار على يحيى بن يحيى بالرحيل إلى مالك ما دام حياً والأخذ عنه، ففعل[30].

- استقصاء الروايات عن مالك والحفاظ عليها، لقد كان للسَّماعات المنزلة العظمى في نفوس الطلاب المغاربة، ذلك أن محتواها ومضامينها عبارة عن فتاوى مالك وأقواله التي أنزلت في مقلّديه منزلة أقوال صاحب الشرع. وهذه السَّماعات كثيرة جداً، فقد عَدَّ شهاب الدين القرافي من مناقب الإمام مالك العلمية، كثرة ما أملاه من السماعات، قال: «ومنها أنه أملى في مذهبه نحواً من مائة وخمسين مجلداً في الأحكام الشرعية، فلا يكاد يوجد فرع إلا ويوجد له فيه فتيا»[31].

هذا الأمر جعل من أهداف التفقه الاستكثار من الروايات والأخذ عن أكبر عدد من الرواة عن مالك، لأن الفقه حينذاك ليس إلا ما رواه

---

(28) القاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص372.

(29) المرجع السابق، ج1، ص373.

(30) المرجع السابق، ج1، ص200.

(31) القرافي، شهاب الدين. **الذخيرة**. تحقيق: محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م، ج1، ص36.

الثقة عن مالك؛ فهذا محمد بن خالد بن مرتنيل (توفي 220هـ/ 835م) مثلاً، رحل فسمع من ابن وهب وأشهب وابن نافع ونظرائهم من المدنيين والمصريين، وكان الغالب عليه الفقه ولم يكن له علم بالحديث[32]. وكان العتبي «يؤتى بالمسائل الغريبة فإذا أعجبته قال: أدخلوها في المستخرجة»[33]. ومع النقد الشديد الذي تعرضت له «المستخرجة»، فقد كان لها القدر العالي والطيران الحثيث بإفريقية كما قال ابن حزم، ولعل من أسباب ذلك أنها كانت تستجيب لأحد مرامي التفقّه أقصد كثرة الروايات وتعددها عن الإمام مالك.

- مقابلة النصوص وتوثيق الروايات، لقد كان من أهم ما اعتنى به طلاب الفقه توثيق المرويات والتأكد من صحة نسبة القول إلى قائله. ولأجل ذلك وجدنا كثيراً من فقهاء السماعات لا يقنعون بما يقع في أيديهم من روايات، بل يخضعونها للتمحيص ويعرضونها على رواة آخرين، فيقابلون بعض النصوص ببعض، وينتخبون منها أوثقها صلة بمالك، وفي مثل ذلك قال عياض: «قال يحيى: حملني ابن بشير بمسائل أسأل عنها ابن القاسم فأجابني فيها، ثم قدم محمد بن خالد (بن مرتنيل) من المدينة، فسأله أيضاً عنها، فخالفت روايتي روايته، فقدمت على ابن القاسم فقلتُ له: يا أبا عبد الله وفدنا إليك بمسائل أنا وصاحبي، وأهل بلدي ينظرون إلينا، وقد اختلفت روايتنا عنك، فمتى سرنا إلى بلدنا عن رجل واحد بروايتين مختلفتين في شيء واحد أدخلنا عليهم فتنة، فتدارك النظر فيها، فقال: صدقت ونصحت، ثم أرسل إلى صاحبي فقال له: أوهمتُ عليك فرُدَّ ما معك إلى ما مع صاحبك، ففعلنا»[34].

وما كان لـ«مدوّنة سحنون» أن تنال من الشهرة والقبول والصيت الذائع

---

(32) القاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص379.

(33) المرجع السابق، ج1، ص449، وابن الفرضي. **تاريخ العلماء**. مرجع سابق. ج2، ص8، الترجمة رقم 1104.

(34) القاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص379.

-ما عفّى على أثر الأسدية وأخمد ذكرها- إلا لأن صاحبها قام بهذا الهدف أحسن قيام حيث رحل إلى «ابن القاسم لإتمام التوثيق النقلي والمقابلة بأصول سماعات ابن القاسم»[35].

- الارتباط بالمنهج الأثري والتميّز عن المدرسة العراقية، إن فقه الإمام مالك هو فقه أثري بالدرجة الأولى، فأكثر اعتماده على السنة النبوية، ولذلك كان دخول السماعات إلى الغرب الإسلامي مرافقاً لدخول «الموطأ». ولئن كان أكثر فقهاء الغرب في هذه المرحلة المتقدمة قد مالوا إلى تلقّي السَّماعات بوصفها فقهاً جاهزاً، وقليل منهم من جعل «الموطأ» مصدراً لتفقّهه، إلا أنهم لم يكونوا ليفرّطوا في أصل المذهب وتميُّزه؛ فقد كان من مرامي التفقه الارتباط بالأثر من خلال تعاهد الروايات، والإقلال من الرأي والقياس الغالبين على المدرسة العراقية، وهذا ما يُفسِّر إنكار بعض فقهاء القيروان على أسد بن الفرات إدخال الأسدية المشبعة بالمنهج الحنفي. جاء في «ترتيب المدارك»: «وأنكر عليه الناس إذ جاء بهذه الكتب، وقالوا: أجئتنا بإخال وأظن وأحسب وتركت الآثار وما عليه السلف؟!»[36].

ثانياً: المحتوى الدراسي لفقه السَّماعات

1. المحتوى الدراسي وارتباطه بالسَّماعات

لا شك أن الاصطلاح الأكثر اختصاراً ودقة في التعبير عن المحتوى الفقهي المتداول في مجالس الدرس المبكرة بالغرب الإسلامي هو اصطلاح «السَّماعات» فالتفقّه في هذه المرحلة كان يحوم حول آراء الإمام مالك وفتاواه، «وتتعدّد السماعات بتعدد التلاميذ وتكثر بكثرتهم، إلا أن هناك بعضاً من كبار تلاميذ مالك كان لسماعاتهم ومروياتهم الحظ الأوفر من تلقّي

(35) العلمي. **التصنيف الفقهي في المذهب المالكي**. مرجع سابق. ص64.
(36) القاضي عياض. **ترتيب المدارك**. مرجع سابق. ج1، ص273.

المالكية ممن جاء بعدهم بالقبول والاعتماد»[37].

صحيح أن تلاميذ مالك حملوا عنه إلى جانب أجوبته الفقهية وفتاواه كتابه «الموطأ»، وهو مقدم في المنزلة والاعتبار على السماعات لما يتضمنه من حديث النبي ﷺ وأقوال صحابته الكرام رضي الله عنهم، واجتهادات مالك المستمدة من فقه الحديث، غير أن الدرس الفقهي في الغرب مال إلى السماعات واعتنى بها أكثر من اعتنائه بـ«الموطأ»، لاعتبارات أذكرها اختصاراً:

أ. سَعة المحتوى المعرفي للسماعات، فلا يكاد يوجد فرع إلا ويوجد لمالك فيه فتيا، هذا الزخم الفقهي يُقرّب الشقة على طالبي الفقه؛ إذ يجد فيه الطلبة والقضاة ومتولّو الخطط الشرعية ما يَسدّ حاجاتهم العلمية والعملية ويطمئنّون إلى صاحبه.

ب. إيثار فقه السّماعات الجاهز للتعليم والتطبيق على «الموطأ» الذي يحتاج تفسيراً وقدرة على الاستنباط يكون صاحبها مسلَّحاً بمختلف أدوات الاجتهاد الأثرية واللغوية والأصولية، وهو أمر لا يستطيعه إلا نُخبة من العلماء الذين جمعوا بين الحديث والفقه.

فإنك تجد المترجمين لفقهاء هذه المرحلة يصفون بعض أعيانهم بأوصاف توحي بالتخصُّص العلمي وعدم الجمع بين الحديث والفقه معاً، فهذا ابن عبد البرّ، يقول عن يحيى بن يحيى الليثي: «لم يكن له تبصّر بالحديث»[38]. ويقول ابن الفرضي عن عبد الملك بن حبيب «كان حافظاً للفقه على مذهب المدنيين نبيلاً فيه... ولم يكن لعبد الملك بن حبيب علم بالحديث ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه»[39].

ج. تغليب صفة الحديث على الفقه في «الموطأ»؛ إذ إن طلبة العلم لم يقصّروا في رواية «الموطأ» والاعتناء بدرسه، غير أن كثيراً منهم عدَّهُ

(37) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص143.

(38) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص311.

(39) المرجع السابق، ج1، ص382، وابن الفرضي. **تاريخ العلماء**. مرجع سابق. ج1، ص313، الترجمة رقم 816.

كتاب حديث بالدرجة الأولى وليس مرجعاً للتفقه. يدلُّنا على ذلك كثرة المؤلفات حول السماعات في المرحلة المتقدمة، وندرة التأليف المعتمد على «الموطأ»، وإذا ظفرنا ببعض المؤلفات القليلة حوله كـ«تفسير الموطأ» لعبد الملك بن حبيب، فإننا نجد مثل هذه الكتب مسكوتاً عنها في مجالس الدرس، ولا تُعدُّ مراجع دراسية متداولة.

وعليه، فإن السماعات هي عمدة المتفقهين وغاية الطالبين، لذلك أخرجها الكثير من الفقهاء من دائرة الرواية الشفاهية إلى دائرة التأليف، وأصبحت بعض المؤلفات كتباً مدرسية يعكف عليها طلاب الفقه ويُعوّلون عليها في التفقه. وقد «بدأ فقهاء المالكية يصنّفون السماعات عن إمامهم ويجمعون ما تحصّل عنه من روايات في مؤلفات مفردة، منذ الطبقات الثلاث الأولى لتلاميذ مالك الذين أخذوا عنه الفقه والمسائل، ثم نشط الأمر في زمن تلاميذهم خلال القرن الثالث الهجري الذي أبقى لنا تراثاً مصنفاً واسعاً ومهماً،وإذا نظرنا إليها بمعيار الترتيب الزمني والتراكم التاريخي فإنها تنقسم إلى ثلاثة أجيال من المصنفات:

- مصنفات تلاميذ مالك التي ألفُوا فيها سماعاتهم وبوَّبوها وجمعوا فيها الآثار، ومجموعها 12 كتَاباً.
- مصنفات لطبقة تلاميذ أصحاب مالك، ومجموعها تسعة كتب.
- مصنفات لطبقة تلاميذ هؤلاء ومجموعها أربعة كتب»[40].

2. التعريف بأشهر الكتب المدرسية في فقه السَّماعات

سأقتصر على التعريف بأشهر كتب هذه الفترة التي «اعتبروها زبدة آراء علمائهم فاختصوها بِمزيد الاهتمام، واتفقوا على اعتمادها مرجعاً أساسياً راجحاً في ما تعرضه من آراء، وأصبحت هذه الكتب (أمهات المذهب ودواوينه) يوجزون اعتمادهم عليها، فيرون أن الأمهات أربع: المدونة، والواضحة، والعتبية، والموازية. ولا شك أن في تخصيص هذه الكتب بهذين

(40) العلمي. **التصنيف الفقهي في المذهب المالكي**. مرجع سابق. ص55-56.

الاسمين إشارة واضحة من علماء المذهب إلى أنها تجمع أهم السماعات المالكية والاجتهادات لعلماء هذه المرحلة»[41].

«تلك هي أهم كتب هذه المرحلة وأكثرها اعتماداً واشتهاراً، وغنيّ عن التنبيه أن الأمهات والدواوين تمثل الكتب الأساس لجميع فروع المدارس المالكية:

أ. فالمدونة **مصرية/ قيروانية**، وعناية المغاربة والأندلسيين بها أكثر، وهي معتمدة عند كل المدارس.

ب. و**المجموعة** لابن عبدوس تونسية/ قيروانية.

ج. و**الواضحة**، و**العتبية** أندلسيتان.

د. و**الموازية** مصرية.

وتتفق كلها في أن مادتها العلمية -في جُلّها إن لم تكن كلها- ترتكز على السَّماعات عن مالك وتلاميذه»[42].

مدونة سحنون

للمدونة قصة شهيرة في تأليفها وانتشارها، ذكرها أصحاب التراجم والتواريخ، أسردها اختصاراً كما أوردها ابن خلدون في «مقدمته» حيث قال:

«رحل من إفريقية أسد بن الفرات فكتب عن أصحاب أبي حنيفة أولاً ثم انتقل إلى مذهب مالك وكتب على ابن القاسم في سائر أبواب الفقه، وجاء إلى القيروان بكتابه وسُمِيَّ «الأسدية» نسبة إلى أسد بن الفرات، فقرأ بها سحنون على أسد، ثم ارتحل إلى المشرق ولقي ابن القاسم وأخذ عنه وعارضه بمسائل «الأسدية» فرجع عن كثير منها وكتب سحنون مسائلها ودوّنها وأثبت ما رجع عنه، وكتب لأسد أن يأخذ بكتاب سحنون فأنف من ذلك فترك الناس كتابه واتبعوا «مدونة» سحنون على ما كان فيها من اختلاط المسائل في

(41) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص144.

(42) المرجع السابق، ص155-156.

الأبواب، فكانت تسمى «المدونة» و«المختلطة»، وعكف أهل القيروان على هذه المدوّنة»[43].

تجدر الإشارة هنا، إلى أن أسد بن الفرات أخذ عن مالك قبل الأخذ عن العراقيين، «غير أنه لم يلبث أن رحل عنه إلى العراق حين رأى أخذ المسائل عن مالك يطول، وأنه لم يطاوعه في أسئلته الافتراضية»[44].

هذّب سحنون بن سعيد التنوخي (توفي 240هـ/ 854م) «الأسدية» التي كانت بحاجة إلى استدراك بعض النقائص على رأسها نقص التوثيق النقلي، إذ الراجح أن ابن القاسم أملى جلّها من حفظه لمسموعاته عن مالك، بدليل أن ابن القاسم طلب من أسد مقابلة الكتاب بعد تمامه بأصوله المسموعة استدراكاً للخلاف والوهم.

لقد اعتبر المالكية المدونة أشرف ما أُلِّف في الفقه وأصل المذهب وعمدته، قال الشيرازي «واقتصر الناس على التفقه في كتب سحنون... وهي أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة، وإياها اختصر مختصِروهم وشرح شارِحوهم، وبها مناظراتهم ومذاكراتهم ونُسيت الأسدية»[45].

ولم تحظَ المدونة بكل هذا الاهتمام إلا لأنها كانت نتاج الجهد الذي قام به ثلاثة من كبار علماء المذهب المالكي، أولهم، ابن القاسم أطول تلامذة مالك ملازمة له، وثانيهم، أسد بن الفرات عالم المذهبين والمازج بينهما في «الأسدية»، وثالثهم، سحنون بن سعيد المحقق الألمعي والمهذّب للأسدية. كما إن السعة المعرفية والشمول لمختلف أبواب الفقه ومسائله كانا مما رغّبَ طلبة العلم في المدونة، قال عياض: «ذكر بعضهم أن مسائل المدونة ست وثلاثون ألف مسألة»[46].

---

(43) ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة**. القاهرة: المكتبة التجارية، د.ت.، ص450.

(44) انظر: القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص270.

(45) المرجع السابق، ج1، ص274.

(46) المرجع السابق، ج1، ص275.

وأنقل بعض الفقرات من «مدونة سحنون» لتوضيح طريقته في عرض المسائل.

جاء في كتاب «الصلاة» تحت عنوان: «فيمن تجب عليه الجمعة»: «(قال) وقال مالك في القرية المجتمعة التي قد اتصلت دورها، أرى أن يجمعوا الجمعة كان عليهم وَالٍ أو لم يكن عليهم، (قلت) فهل حدّ لكم مالك في عِظَم القرية حداً؟ (قال) لا، إلا أنه قال مثل المناهل التي بين مكة والمدينة مثل الروحاء وأشباهها، (قال) ولقد سمعته يقول في القرى المتصلة البنيان التي فيها الأسواق يجمع أهلها وقد سمعته يقول غير مرة القرية المتصلة البنيان يجمع أهلها ولم يذكر الأسواق (قال) وقد سأله أهل المغرب عن الخُصوص[47] المتصلة وهم جماعة واتصال تلك الخصوص كاتصال البيوت وقالوا له ليس لنا والٍ (قال) يجمعون الجمعة وإن لم يكن لهم وال»[48].

وعلى هذا المنوال تمضي أكثر مسائل «المدونة»، يكون السؤال من سحنون، ويجيب ابن القاسم بما سمعه من مالك أو رآه من عمله، وقد يقيس على قول مالك، وترد الشواهد من النصوص بين الفينة والأخرى.

واضحة ابن حبيب

انصرف عبد الملك بن حبيب السلمي (توفي 238هـ/ 852م) إلى الأندلس وقد جمع علماً عظيماً، وقد كان حافظاً للفقه على مذهب المدنيين، وألف فيه كتابه «الواضحة» الذي أصله كتاب «السماع» الذي دونه ابن حبيب من سؤالاته وأسمعته عن ابن الماجشون (توفي 212هـ/ 827م) ومطرف (توفي 220هـ/ 835م) وابن أبي أويس (توفي 226هـ/ 840م) وعبد الله بن عبد الحكم (توفي 214هـ/ 829م) وغيرهم. تضم «الواضحة زيادة على السماعات، آراء ابن حبيب وآثاراً وأحاديث كثيرة من أحاديث الأحكام.

---

(47) الخصوص هو جمع خص بضم أوله، وهو البيت من القصب.

(48) سحنون، بن سعيد. **المدونة الكبرى للإمام مالك**. بيروت: دار صادر، د.ت.، ج1، ص152.

«أما طريقة تناوله للموضوعات وتحليلها فيختلف بحسب كل موضوع؛ فإذا كان موضوعاً لا تفريعات فيه ولا خلافات... اكتفى برواية مجموعة من النصوص الحديثية وبعض الآثار التي تصبّ في الموضوع من دون الخوض في أشياء أخرى.

وإذا تعلّق الأمر بموضوع متشعب يحتاج إلى تفصيل الكلام ويشتمل على أحكام مختلفة، فالمنهج أن ينطلق من النص الحديثي أو غيره ثم يفرّع عنه أو يشرحه وينصّ على الأحكام... ثم يربط الأحكام بالمذهب»[49].

وهذا مثال مختصر على المحتوى المعرفي للواضحة، وكيفية تنظيمه:

يقول ابن حبيب في موضوع «سنن الوضوء وحدوده»، بعد أن أورد حديثاً مفصلاً في وصف أفعال الوضوء: «قال عبد الملك: ومن الوضوء مفروض ومسنون، فمفروضه قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ [المَائدة: 6]، فهذا الوضوء المفروض الذي لا تجزئ الصلاة إلا به، وسنن رسول الله ﷺ في ذلك المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين... فمن ترك من مفروض الوضوء شيئاً نسياناً أو جهالة حتى صلى فلا صلاة له، وابتدأ الصلاة أبداً، ومن ترك من مسنون الوضوء شيئاً نسياناً أو جهالة حتى صلى، فصلاته تجزئه، ولا إعادة عليه في الوقت ولا غيره... حدثني أسد عن همام عن قتادة أنه قال: من نسي من مسنون الوضوء شيئاً حتى صلى أجزأته صلاته، ومن نسي من مفروضه شيئاً حتى صلى أعاد صلاته، قال عبد الملك، وهو قول مالك وأصحابه»[50].

يظهر من خلال هذا المقطع من «الواضحة»، أنها وإن كانت تشترك مع

---

(49) شرحبيلي، محمد بن حسن. «تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي إلى نهاية العصر المرابطي». (أطروحة دكتوراه، دار الحديث الحسنية، الرباط، 1999م)، ص324-325.

(50) مخطوط الواضحة 3أ، خزانة القرويين رقم 809، نقلاً عن: شرحبيلي. **تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي**. مرجع سابق. ص324.

المدونة في أن أساسهما معاً هو السماعات، إلا أنها تختلف عنها في بعض القضايا منها:

- أن «الواضحة» تنطلق في شرح المسائل من الآثار والأحاديث ومنها تفرّع الأحكام، ما يؤكد أن إيراد ابن حبيب لها هو في مقام التدليل وهو الملحظ الذي ذكره القابسي حول «الواضحة» بعد أن سرد اتجاهات التصنيف عند المتقدمين؛ إذ قال: «قصد [أي ابن حبيب] إلى بناء المذهب على معان تأدت له، وربما قنع بنص الروايات على ما فيها»[51] في حين أن «المدونة» ترد فيها الآثار والسنن في مقام الشاهد بعد ذكر الأحكام والروايات.
- أن «الواضحة» لا تقتصر على السماعات كما هو الحال في «المدونة»، بل تتضمن أيضاً آراء ابن حبيب واختياراته وتأويلاته واستشهاداته ونقوله عن فقهاء الأمصار، فهي بذلك تعكس استقلال صاحبها الفكري والمنهجي وتبحُّره في العلم.

المستخرَجة للعتبي

المستخرجة من الأسمعة، أو العتبية، ألّفها محمد بن أحمد العتبي الأندلسي (توفي 255هـ/ 869م) «وهي سماعات أحد عشر فقيهاً، ثلاثة منهم أخذوا عن مالك مباشرة وهم ابن القاسم وأشهب وابن نافع المدني، والآخرون من أمثال ابن وهب ويحيى الليثي وسحنون وأصبغ»[52].

قال عمر الجيدي (توفي 1416هـ/ 1995م) موضحاً طريقة تأليف «العتبية» نقلاً عن أجوبة ابن ورد: «طريقة تأليف هذا الكتاب عجيبة، ذلك أن العتبي لما جمع الأسمعة وضع كل سماع في دفتر خاص، ثم أعطى لكل دفتر تسمية

(51) العلمي. **التصنيف الفقهي في المذهب المالكي**. مرجع سابق. ص71. وانظر قول القابسي في: القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص381.

(52) بنعبد الله، عبد العزيز. **معلمة الفقه المالكي**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1983، ص142.

يعرف بها من خلال المسألة التي سطرها أول الدفتر، وفي كل دفتر من هذه الدفاتر مسائل مختلطة من أبواب الفقه، فلما رتبها على الأبواب الفقهية، جمع في كل كتاب من كتب الفقه ما في هذه الدفاتر من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب، ومن ثم جاءت تراجم الكتاب غريبة من حيث التسمية خفيت على كثير من أهل العلم، وأوقعتهم في إشكالات دفعتهم إلى التساؤل عن سر مناسبة الرسوم للمحتويات»[53].

«والواقع أن العتبي حفظ في المستخرجة -فضلاً عن الروايات المسموعة- سماعات كثيرة عن مالك وتلاميذه، لولاه لضاعت، إلا أنه لم يتمكن من تمحيصها وعرضها على أصول المذهب ومقارنتها بالروايات الأخرى»[54].

اختلف موقف العلماء المعاصرين للعتبي في قبول «المستخرجة» أو رفضها، واتخذها بعضهم مرجعاً دراسياً لخاصة الطلبة الذين يميزون بين الصحيح والسقيم من الروايات. ذكر القاضي عياض «أن أحمد بن خالد قال لابن لبابة: أنت تقرأ هذه المستخرجة للناس، وأنت تعلم من باطنها ما تعلم، فقال: إنما أقرأها لمن أعرف أنه يعرف خطأها من صوابها، وكان أحمد ينكر على ابن لبابة قراءتها للناس [إنكاراً] شديداً»[55].

وقد أشاد بـ«المستخرجة» عالم الأندلس الكبير، وبيّن منزلتها في مجالس الدرس الفقهي حيث قال: «على أنه كتاب قد عوّل عليه الشيوخ المتقدمون من القرويين والأندلسيين، واعتقدوا أن من لم يحفظه ولا تفقّه فيه كحفظه للمدونة وتفقهه فيها، بعد معرفة الأصول وحفظه لسنن الرسول ﷺ، فليس من الراسخين في العلم، ولا من المعدودين فيمن يشار إليه من أهل الفقه»[56].

---

(53) الجيدي، عمر. **مباحث في المذهب المالكي بالمغرب**. الدار البيضاء: منشورات عكاظ، د.ت.، ص71.

(54) حجي، محمد. **مقدمة تحقيق البيان والتحصيل**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988م، ج1، ص21.

(55) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص450.

(56) ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل** =

«اعتمد أهل الأندلس كتاب «العتبية» وهجروا «الواضحة» وما سواها»[57].

الموازيــة

ألَّف محمد بن إبراهيم بن رباح الإسكندراني المعروف بابن الموّاز، (المتوفى سنة 269هـ/ 882م)[58]، كتابه الكبير المشهور الذي عرف بـ«الموازية»، «وهو أجَلُّ كتاب ألفه قدماء المالكيين وأصحها مسائل، وأبسطها كلاماً وأوعبها»[59].

«صارت «الموازية» في القرن الرابع الهجري أحد أشهر كتب الفقه في شمال إفريقية، حيث ضمت كل المسائل العويصة في الفقه المالكي، فضلاً عن الاهتمام بفروع المالكية»[60].

وقد احتفى الفقهاء المالكية بـ«الموازية» وأولوها العناية الفائقة لأنها اعتمدت منهجاً فريداً بين كتب السماعات؛ إذ إن صاحبها «قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه، وغيره إنما قصد لجمع الروايات، ونقل منصوص السماعات، ومنهم من تنقل عنه الاختيارات في شروحات أفردها، وجوابات لمسائل سئل عنها، ومنهم من كان قصده الذب عن المذهب في ما فيه الخلاف»[61].

«ولشدة تأثر ابن المواز بآراء كبار تلاميذ مالك من المصريين، أضحى معتمد المدرسة المصرية المالكية في ما بعد (فالمعول بمصر على قوله)»[62].

= في مسائل المستخرجة. تحقيق: محمد حجي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1988، ج1، ص28-29.

(57) ابن خلدون. **المقدمة**. مرجع سابق. ص450.

(58) تفقه بابن الماجشون، وابن عبد الحكم، واعتمد على أصبغ. كما روى عن ابن القاسم وهو صغير السن. وصفه القاضي عياض بأنه «كان راسخاً في الفقه والفتيا، عَلَماً في ذلك. القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص406.

(59) المرجع السابق، ج1، ص406.

(60) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص136.

(61) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص406.

(62) علي. **اصطلاح المذهب عند المالكية**. مرجع سابق. ص138.

يضاف إلى المراجع الدراسية الأربعة المذكورة، كتاب «المجموعة على مذهب مالك وأصحابه» لمحمد بن إبراهيم بن عبدوس (توفي 260هـ/ 873م)، وقد اعتمد فيه كثيراً على شيخه سحنون، وأعجلته المنية قبل تمامه[63]؛ وكذلك كتاب «الثمانية» لعبد الرحمن بن يزيد القرطبي (توفي 258هـ/ 872م)، وهو عبارة عن ثمانية كتب هي سماعاته من شيوخه المدنيين كابن الماجشون ومطرف. قال عياض «وله من سؤاله المدنيين ثمانية كتب تعرف بالثمانية مشهورة»[64].

ثالثاً: طُرُق تدريس فقه السَّماعات، وأساليب تقويمه

1. طُرُق تدريس فقه السماعات

أقصد بطرق التدريس، مختلف الإنجازات والأنشطة التي يقوم بها الأستاذ لتبليغ المحتوى المعرفي إلى طلبته، وأيضاً ما يقوم به الطالب من أنشطة في سبيل الكسب المعرفي والتحصيل العلمي.

إن المحتوى المعرفي في فقه السماعات كان له الأثر البالغ في تحديد طرق التدريس؛ إذ كانت السماعات المروية شفوياً أو المدونة في الكتب والمراجع الدراسية، تحتل موقعاً مركزياً في التعليم، فإن الاهتمام البالغ والاحتفاء الكبير بالروايات عن مالك وتلاميذه، جعل التعليم -من جهة الأستاذ- يتمحور حول التبليغ وإلقاء أكبر قدر من المسائل، وجعل التعليم -من جهة التلميذ- يركّز على التلقي والاستكثار من المرويات.

ويمكننا في هذا الصدد ملاحظة طريقتين في التفقه، تختلف إحداهما عن الأخرى في الخصائص، لكنهما متكاملتان في التكوين المعرفي للطالب:

الطريقة الأولى: الإلقاء

تعتمد هذه الطريقة على تلقّي المسائل والشروح من الشيخ؛ إذ يتلقى

---

(63) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص434.
(64) المرجع السابق، ج1، ص452.

الطلبة الأسمعة وشروحها عن الشيخ بإحدى طرق التحمل المعروفة عند المحدِّثين، فقد «انتقل طلاب العلم إلى أخذ الحديث عن طريق القراءة أو الإجازة أو المناولة أو المكاتبة أو الإعلام أو الوصية أو الوجادة. وهذه الصور السبع -مع إضافة السماع إليها- هي صور التحمل الثماني التي تحدد مناهج التعليم»[65]، والإلقاء هو الإملاء حيث «كان كل عالم مختص بفن يملي على الناس من ذلك الفن من غير مطالعة ولا مراجعة بفضل الاختصاص بعلم من العلوم الذي كان مقصد المتقدمين، وبه ظهر العلماء والمشاهير»[66].

إن الطريقة الإلقائية تتميّز بإعطاء الأولوية للمحتوى المعرفي؛ إذ يتعاون الشيخ والطالب في نقل المعرفة الفقهية الجاهزة والمنظمة من الأول إلى الثاني.

فالشيخ يحرص على نقل السماعات بأمانة ودقة، ويحاول الإحاطة بالمرويات ويستفرغ وسعه في الشرح والتعليق. ذكر القاضي عياض في «ترجمة سحنون»، أنه كان يجلس للسماع على باب داره، ويجلس الطلبة على الأرض إلا من أتى منهم بحصير[67]، وفي هذا إشارة إلى الأخذ بطريق السماع[68]. وقال في ترجمة يحيى بن هلال القرطبي (توفي 367هـ/ 977م) إنه «لم يُر في المحدِّثين أصبر منه على المواظبة لذلك، كان يجلس كل يوم لإسماع المدونة من الظهر إلى الليل يستوعب قراءتها كل شهر، تمادى على ذلك عمره، وسُمع منه «الواضحة» وغيرها»[69]. وفي هذا النص إشارة إلى تلقّي الفقه بالقراءة على الشيخ، وهي قراءة التلميذ على الشيخ حفظاً من قلبه

---

(65) الصالح، صبحي. **علوم الحديث ومصطلحه**. ط 17. بيروت: دار العلم للملايين، 1988م، ص88.

(66) ابن عاشور، محمد الطاهر. **أليس الصبح بقريب**. مرجع سابق، ص50.

(67) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص344.

(68) (السماع هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته وسواء أملي عليه أم لم يُمل عليه). انظر: الصالح. **علوم الحديث ومصطلحه**. مرجع سابق. ص88.

(69) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج2، ص184.

أو من كتاب ينظر فيه[70]. وكان ابن عبدوس صاحب «المجموعة» مثالاً للأستاذ الحريص على إفادة طلبته وتفقيههم. جاء في «المدارك»: «قال حماس: كان ابن عبدوس يلقي علينا المسائل فإذا أشْكَلَتْ شَرَحَهَا فلا يزال يفسّرها حتى نفقهها فيُسرَّ بذلك، وإن لم يرنا فهمناها غمّه»[71].

وقد كان بعض الشيوخ ربما يُجيز بعض الطلبة في التحديث بكتبه لتيسير التلقي واختصار الوقت، لما يرى من نجابتهم وإقبالهم على الطلب، أخرج عياض عن عون بن يوسف قال: «لقد حضرت ابن وهب فأتاه رجل يلتمس، فقال: يا أبا محمد هذه كتبك، فقال له ابن وهب: صَحَّتْ وقُوبِلَتْ؟ فقال له: اذهب وحدِّث بها فقد أجزتها لك فإني حَضَرْتُ مالكاً فعل ذلك»[72].

وطالب الفقه من جهته، يتمحَّض لحفظ المسائل، ويقبل بكليته على الدرس والمراجعة، فهذا ابن عبدوس يُحكى عنه أنه أقام سبع سنين يدرس لا يخرج من داره إلا إلى الجمعة[73]، كما يَرد في تراجم الفقهاء المشتغلين بالسماعات، ما يدل على اعتنائهم الشديد بالحفظ والمراجعة؛ فقد ذكر عياض في ترجمة محمد بن سحنون الأنصاري الطليطلي (وهو غير محمد بن سحنون القروي) أنه يستظهر المدونة ويكتبها في اللوح ويحفظها كما يحفظ القرآن ولم يكن يخلط بها غيرها[74]. وقال أبو إسحاق الجبْنياني (توفي 399هـ/ 1008م) «لقد لُقِّينا المدونة في شهر ونلقي الليل، فما علمتُ أننا نمنا ذلك الشهر»[75].

وكثيراً ما نجد ابن الفرضي يُحلِّي أصحاب التراجم بقوله: «كان من أهل

---

(70) الصالح. **علوم الحديث ومصطلحه**. مرجع سابق. ص93.
(71) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص433.
(72) المرجع السابق، ج1، ص364، والإجازة هي إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ولو لم يسمعها منه أو لم يقرأها عليه، انظر: الصالح. **علوم الحديث ومصطلحه**. مرجع سابق. ص95.
(73) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص433.
(74) المرجع السابق، ج2، ص111.
(75) المرجع السابق، ج2، ص145.

الحفظ للمسائل»[76]؛ أو بقوله: «كان حافظاً للرأي على مذهب مالك وأصحابه»[77]، ويشتغل طالب الفقه بالمراجعة الدائبة لما كتبه عن شيخه خلال النهار.

وقد عَدَّ ابن عاشور «السؤال والجواب» طريقة خاصة في تلقّي العلوم، وضرب لذلك مثالاً بطريقة سحنون في تلقّيه عن عبد الرحمن بن القاسم أقوال مالك في «المدونة»[78]، وأرى أن السؤال والجواب أسلوب ضمن الطريقة الإلقائية، شأنه في ذلك شأن القراءة على الشيخ، خصوصاً وأن سحنون لم يطرح الأسئلة ابتداءً، بل استند إلى مرجع يقرأ فيه هو «الأسدية»؛ إذ كان غرضه تهذيبها وتداركها بالإصلاح.

الطريقة الثانية: المذاكرة

المذاكرة في مسائل الفقه طريقة يستذكر بها كبار العلماء ونجباء الطلبة ما تحصّل لديهم من زاد معرفي واسع، فتكون بذلك مُكمّلَة لطريقة الإلقاء ومدعِّمة لنتائجها. تتم هذه الطريقة من خلال اختيار باب من الفقه أو عدّة أبواب، ثم يستحضر المتذاكران (أو المتذاكرون) ما يتعلق بها من مسائل فقهية ويحاولون استظهار ما حفظوه من روايات وأقوال بشأنها، مع مناقشة ما يتعلق بذلك من إشكالات معرفية ومواطن الاتفاق أو الاختلاف، وأسبابه، ونسبة الأقوال إلى قائليها.

وبذلك، فإن كل واحد من المشاركين في هذا المجلس الفقهي، يستذكر ما عنده من علم وفهم، ويستفيد مما عند الآخرين، وهذا نوع من التفقه بالمحاورة والاشتغال الجماعي من طلبة الفقه.

من مزايا هذه الطريقة أنها تجعل المحصلات الفقهية للطالب طرية في ذهنه يستحضرها حين يشاء، كما إنها وسيلة للاستفادة من الآخرين وتصحيح

(76) ابن الفرضي. **تاريخ العلماء**، ج1، ص340، الترجمة رقم 878.
(77) المرجع السابق، ج1، ص345، الترجمة رقم 888.
(78) ابن عاشور. **أليس الصبح بقريب**. مرجع سابق. ص51.

الأخطاء والأفهام المغلوطة، إضافة إلى أنها من دواعي التذكر والرسوخ في العلم. لأجل تلك المزايا، وجدنا بعض العلماء يميلون إليها ويفضلونها في أحيان كثيرة على إلقاء المسائل. ذكر صاحب «المدارك» في ترجمة عبد الله بن أحمد بن إبراهيم المعروف بالإبياني (توفي 352هـ/ 963م) عالم إفريقية، أنه «كان يحبُّ المذاكرة في العلم ويقول دعونا من السماع ألقوا علينا المسائل... وكان يدرس كتاب ابن حبيب، وكان ابن اللبّاد إذا ذاكره يضجر لكثرة معارضته ودقة فهمِه»[79].

والمذاكرة باعثة على التعلم الذاتي، لأن المتفقه عندما يعجز عن استحضار محفوظاته من الأقوال الفقهية أو عند تعرضه لإشكال فقهي جديد، يستفرغ وسعه في إيجاد الأجوبة وفي القياس على نظائر تلك المسألة، ويكون الطالب سالماً عن الحرج من الوقوع في الخطأ أو التمادي في قول شاذ، لأنه لا يُعدم في مجلس المذاكرة من يقوّم اجتهاده، ويسدّد نظره. جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن غليون الصنهاجي من أهل باجة إفريقية المعروف بالوَقّاد (توفي 329هـ/ 940م) أنه «كان فقيهاً حافظاً وكان الفقه والمناظرة وجودة القريحة أغلب عليه من الحفظ، وكان إذا ألقيت عليه مسألة ينظر فيها، وإذا قيل له: اِسمع جوابها، قال: لا، حتى أعرف ما يظهر لي، إنما أريد أن أنتفع فيها، وقال له: بل أنتفع بعلم نفسي»[80].

2. أساليب التقويم في فقه السَّمَاعَات

يلاحظ على التقويم الفقهي في هذا العهد المتقدم أنه لم يكن خاضعاً لتنظيم معيَّن، من ناحية وقت إجرائه، فقد يكون مرافقاً لمجالس الإلقاء، حيث يسأل الشيخ طلبته للتأكد من حفظهم أو لتدريبهم على النظر والاجتهاد، وقد يعقد الشيخ مجالس خاصة للمناظرة لتتمايز أقدار الطلبة وحظوظهم من العلم.

كما إن التقويم في هذه المرحلة، كان يتميّز بالتلقائية والعفوية ولا يحتاج

---

(79) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج2، ص48.
(80) المرجع السابق، ج2، ص48.

إلى استعداد وترتيبات خاصة، لأنه كان عملية ذائبة في سيرورة الفعل التربوي، وهذا ما يُفسِّر عدم حاجتهم إلى تقنين أساليب التقويم، واستغناءَهم عن التقويم المكتوب.

يمكننا رصد بعض طرق التقويم من خلال تتبّع تراجم الفقهاء المشتغلين بالسماعات، مع ملاحظة أن بعض هذه الطرق قد تُعَدُّ أيضاً أساليب للدراسة والتفقه، والحقيقة أننا لا نستطيع فصل هذا عن ذاك بسبب الامتزاج بين التدريس والتقويم. ومن تلك الأساليب ما يأتي:

أ ـ سؤال الشيخ للطلبة

كان بعض أساتذة الفقه يطرحون الأسئلة على تلامذتهم خلال حصص إلقاء المسائل، ليتبينوا مدى استيعابهم وقدرتهم على الاستحضار، وكذلك لمعرفة النجباء من الطلبة. قال عياض: «دخل يوماً محمد بن عبدوس على سحنون وعنده ابنه محمد... وجماعة من كبار أصحابه وقد ألقى عليهم مسألة، فبقي عليهم في الجواب، فقال: إيش يتكلمون؟ فأخبروه، فقال: قال فيها بعض أصحابنا كذا وبعضهم كذا، وذكر الجواب والاختلاف، فقال سحنون: نعم، انظروا من يدرس وأنتم تركتم الدرس»[81].

وتتباين طرق الأساتذة في التدريس؛ فبعضهم يدمج الاختبار في التدريس، وبعضهم يجعل حصة الدرس خالصة لإلقاء المسائل؛ فهذا يحيى بن عمر الكناني القرطبي (توفي 289هـ/ 902م) -تلميذ سحنون- قال عنه ابن حارث إنه «كان يجلس في جامع القيروان ويجلس القارئ على كرسي يسمع من بَعُد من الناس لكثرة من يحضره... وكان لا يفتح على نفسه باب المناظرة، وإذا ألحّ عليه سائل أو أتاه بالمسائل العويصة، طرده»[82].

(81) المرجع السابق، ج1، ص433.
(82) المرجع السابق، ج1، ص505.

ب ـ المناظرة

المناظرة[83] هي أن يدلي كل واحد من الطرفين المختلفين، بنظره واجتهاده في المسألة المختلف فيها، ليظهر الصواب. لقد كانت المناظرة شائعة بين الفقهاء، ويهمنا من أنواعها ما كان على سبيل التقويم والاختبار للمتناظرين، ومن ذلك ما حُكي عن أبي طالب القاضي (توفي 275هـ/ 888م) تلميذ سحنون، أنه كان «حريصاً على المناظرة، فيجمع في مجلسه المختلفين في الفقه ويغري بينهم لتظهر الفائدة ويفهم عند نفسه، وربما يأمرهم، فإذا تكلم أجادَ وأبان حتى يود السامع ألا يسكت»[84].

ومن ذلك أيضاً ما أورده القاضي عياض من المناظرة بين خلف بن عمر القيرواني (توفي 371هـ/ 981م)، ودَرَّاس بن إسماعيل الفاسي (توفي 357هـ/ 968م)، قال: «لما ورد درَّاس بن إسماعيل أبو ميمونة القيروان، وعجب الناس من حفظه، بلغ أبا سعيد (خلف بن عمر) تقصيره بعلماء القيروان، وإضافة قلة الحفظ إليهم، فقال لأصحابه: اعملوا على أن تجمعوا بيني وبينه لئلا يقول دخلت القيروان ولم أرَ بها عالماً، فما زالوا به حتى أتوا به إلى أبي سعيد في مسجده، فسلّم عليه، فألقى أبو ميمونة عليه نحواً من أربعين مسألة من «المستخرجة» و«الواضحة»، فأجابه عنها أبو سعيد، ثم ألقى عليه أبو سعيد عشر مسائل من ديوان محمد بن سحنون، فأخطأ فيها أبو ميمونة كلها، فعطف عليه أبو سعيد وقال له: لا تغفل عن الدراسة، فإني أرى لك فهماً،

---

(83) قال الشريف الجرجاني (توفي 816هـ/ 1413م): «المناظرة لغة من النظير أو من النظر بالبصيرة، واصطلاحاً هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب»، انظر: الجرجاني، محمد بن علي. **التعريفات**. تحقيق: عبد المنعم الحفني. القاهرة: دار الرشاد، 1991، ص260. وعرف طاش كبري زاده علم المناظرة بقوله: «علم باحث عن أحوال المتخاصمين ليكون ترتيب البحث بينهما على وجه الصواب، حتى يظهر الحق بينهما»، انظر: طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م، ج2، ص555.

(84) القاضي عياض. **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**. مرجع سابق. ج1، ص481.

فإن واظبت كنت شيئاً، فلما قام أبو ميمونة يخرج لم يعرف الباب من الحيرة»[85].

ج ـ الامتحان

كثيراً ما كان الفقهاء يعقدون المجالس الخاصة بالامتحان، حيث يعدّون أسئلة عن دقائق علم الفقه ومشكلاته، ويطرحونها على الفقيه الممتحن، للتأكد من جدارته العلمية ونبوغه ومدى حفظه واستيعابه للمسائل. ويُلاحظ هنا أن مجالس الامتحان لم يكن يتأهل لها إلا جهابذة الفقهاء الذين يشيع علمهم وتقدمهم بين الناس، ما يجعل هذه المجالس نوعاً من التزكية العلمية والشهادة بالتفوّق في فن من الفنون، خصوصاً أن القائمين على الامتحان يكونون في الغالب لجنة من كبار العلماء المتخصصين في العلم موضوع الامتحان. وقد وقع مثل هذا الأمر لعبد الملك بن حبيب، فقد «قصدته طائفة من المتفقهة، وقد أعدوا له مسائل من الحجج لا زالوا يقتنصون بها متفقهة الأندلس، ففطن لمرادهم، وكان عهده بعيداً بمطالعة كتب الحجج، فلما فاتحوهُ بها أخَّر مجلسهم واعتذر بقيامه في ما لا بد للغريب منه، ووعدهم لغد يومه، وأتى رحله وسهر ليلته على مطالعة مسائل الحجج حتى أحكم النظر فيها، فلما كان من الغد تهافتوا عليه، وألقوا عليه صعابها، فأجابهم عنها جواب عالم.

لقد كان الامتحان من أبرز أساليب التقويم؛ إذ به تُعرف أقدار العلماء ومراتبهم ويتميز الفقهاء الأثبات من أدعياء العلم، وينكشف حال المستور منهم، ولأجل ذلك كان الفقهاء يعقدون الامتحان للعلماء الوافدين من الأقطار الأخرى، لينزلوهم منازلهم من العلم، فهذا ابن حبيب لما تفوّق في الامتحان الفقهي الذي أعدّه له علماء مصر، أقبل عليه الطلبة للأخذ عنه وعطلوا حَلَقَ علمائهم، وهو القائل في هذا الشأن: «الخبرة تكشف الحيرة والامتحان يجلي عن الإنسان»[86].

---

(85) المرجع السابق، ج2، ص139-140.
(86) المرجع السابق، ج1، ص383.